

Permanent Mission of the
State of Qatar to the United Nations
New York



الوفد الدائم لدولة قطر
لدى الأمم المتحدة
نيويورك



2019/0008409/5

الوفد الدائم لدولة قطر / نيويورك

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations presents its compliment to the Chair of the Open-ended Working Group on Ageing, and has the honor to refer to the Guiding Questions for the focus area of the 9th and 10th sessions of the Open-ended Working Group on Ageing OEWGA.

In this regard, the Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations have the further honor to enclose herewith the response of the State of Qatar to the above-mentioned guiding questions as received from the concerned authority in the State of Qatar, namely the Ministry of Administrative Development, Labour and Social Affairs.

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the Chair of the Open-ended Working Group on Ageing OEWGA, the assurances of its highest consideration.



New York, 29 January 2019

Chair of the OEWGA
Email: ageing@un.org

الرد على الأسئلة التوجيهية حول مجالات التركيز للدورة العاشرة للفريق العامل المفتوح

العضوية المعني بالشيخوخة

- أفرد الدستور في بابه الثالث (المواد ٣٥ - ٨٥) للحقوق والحريات الأساسية، حيث تبني مبدأ التكاملية والتداخل والترابط وعدم التجزئة للحقوق، فكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية على حد سواء، ومن ضمن الحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور على سبيل المثال لا الحصر، المساواة امام القانون وحظر التمييز، والحرية الشخصية وتجريم التعذيب، وحرية الصحافة والتعبير، وانشاء الجمعيات وحرية العبادة والحق في العمل، والحق في التعليم.
- وقد أكد الدستور على عدم التضييق على هذه الحقوق أو الانتقاص منها، بحجة تنظيمها أو تعديلها، فنصت المادة (١٤٦) على انه " لا يجوز تعديل الأحكام الخاصة بالحقوق والحريات العامة إلا في الحدود التي يكون الغرض منها منح المزيد من الضمانات لصالح المواطن.
- تم تعزيز الحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور من خلال اصدار مجموعة من التشريعات الوطنية ومنها على سبيل المثال: -
 ١. قانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٥ بشأن الضمان الاجتماعي المعدل بمرسوم بقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٧ وقرار مجلس الوزراء رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٤ بشأن تحديد قيمة المعاش المستحق للفئات المنصوص عليها في هذا القانون.
 ٢. قانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٧ الخاص بنظام الإسكان.
 ٣. قانون مجلس الوزراء رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٧ الخاص بأولويات وضوابط الانتفاع بنظام الإسكان ذوي الحاجة.
 ٤. القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢ لسنة ٢٠٢ بشأن التقاعد والمعاشات

- تدشين الاستراتيجية الوطنية (٢٠١٧ - ٢٠٢٢) حيث تم وضع مجموعة من المشاريع والبرامج من ضمن استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية.
- ترأست وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية مجموعة المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وهي احدى مجموعات عمل تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر (٢٠١٧ - ٢٠٢٢) والتابعة للجنة الدائمة للسكان.
- بدأت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية ومنذ العام ٢٠١٤ وبالتنسيق مع وزارة الأوقاف بتوفير الأجهزة بجميع أنواعها من قبل إدارة شؤون الأسرة حيث يتم استقبال طلبات كبار السن وسيتم توفير احتياجاتهم مثل الكرسي الكهربائي أو تركيب المصعد في المنزل وغيرها من الأجهزة التي تحقق استقلاليتهم.